في أحوال الدولة العربية

معن البياري

... إذن، ليس صحيحاً أن دولة المواطنة العربية لم تُنجز تماماً بعد، وإنما الصحيح أن الدولة العربية نفسَها لم تُنجز تماما بعد، بالقياس إلى مفهوم الدولة التي يلتفت إلى وظائفها وأدوارها ومساحات مركّباتها المؤسساتية والمجتمعية فيها. هذه خلاصة يمكن لعالِمٍ متعجّلٍ أن يصل إليها، بعد متابعته، ما وسعه الجهد (وطول البال أيضا) 31 ورقة بحثية، متنوعة في موضوعة الدولة العربية، جاء كثيرٌ منها على نماذج متعدّدة مشرقا ومغربا، استعرضها كتابها ومعدّوها، في 15 جلسة في خمسة أيام الأسبوع الماضي، في مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي ينظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بعنوان «الدولة العربية المعاصرة .. التصور، النشأة، الأزمة»، وإذ يتنكّب المركز، في أنشطته وإصداراته وأوراشه، منذ انطلاقته قبل عشر سنوات، التفكير في قضايا راهن العرب الموصول بمآسيهم، وعلاقات الجوار والعالم بهم، فإنه عندما يبسط قضية الدولة العربية للسؤال والنقاش والبحث، وللحفر العلمي والأكاديمي، وأيضا لاختبار مطابقات المفاهيم والتصوّرات على حال هذه الدولة، إنما يستشعر أن النخبة العربية، المثقفة والمتعلمة، تظل في حاجة دائمة إلى تقديم إجاباتها عن السؤال المركزي، الجوهري، المُقلق والمؤرق، عما إذا كانت الدولة المتحدّث عنها أوفت، أولا بالشروط النظرية لمفهوم الدولة نفسه، وما إذا كانت، تالياً، أوفت بما تمليه عليها موجات الحداثة المتتابعة، بشأن قضايا الحكم والتسيير ومنظومات المجتمع .. إلخ.

كان مفيدا أن نسمع (عبر تقنيات افتراضية) مداخلات الأساتذة والباحثين والخبراء في شؤون متنوّعة متصلة بالمساحات الواسعة التي يتيحها عنوان المؤتمر، بعد الإنصات إلى محاضرة عزمي بشارة الافتتاحية، والتي طافت على مفاهيم تأسيسية بشأن الدولة والأمة ونظام الحكم، بما بينها من تداخلاتٍ وتقاطعات ومسافات، من قبيل أن المواطنة هي مركب الحقوق والواجبات المترتب على العضوية في الدولة. وبالتسلّح بهذا البعد في مفهوم المواطنة، تدخل إلى أوراق المؤتمر، فيغشانا فرَعٌ كثير من النقصان الحاد في «عضوية» المواطن في الدولة العربية. الدولة في سورية، مثلا، المهدّدة بما يقوّض وجودها السياسي والقانوني، الدولة التي يفكّك بنيتها، الراهنة، مروان قبلان، فيرى فيها زيادة الاعتماد على آليات الإكراه لضبط حركة المجتمع، وعلى نفوذ متعاظم للأجهزة الأمنية، الدولة في الجزائر التي يرى حامي حسّان مشروع التنمية فيها متعثرا ستة عقود. ويراها نور الدين تيتو قيد التشكل والتكوين، حيث الصلة بينها وبين الهوية عضوية. الدولة في المغرب التي أخفقت في التحوّل نحو الديمقراطية وبناء تعاقد اجتماعي جديد، على ما يذهب محمد أحمد بنيس. الدولة التقليدية في جوهرها، على الرغم من شكلها حديثةً إلى حد ما، في موريتانيا، كما يشخّصها أحمد أنداري. وهي التي يستمرّ فيها استشراء الفساد، ويغيب عنها الحكم الرشيد، وتسيطر نخبة تقليدية على القرار السياسي والموارد الاقتصادية. الدولة التي يستفحل فيها العجز عن التقدّم في البلدان المغاربية، كما يخلص رضا حمدي. الدولة في الأردن التي يسهم الانقسام الديمغرافي في إعاقة تشكيل الهوية الوطنية، على ما يطرح محمد غازي الجمل. الدولة في مصر التي تساعد اللامركزية اللارسمية النظام السلطوي فيها على السيطرة على المجتمعات المحلية. الدولة في العراق التي يُخبرنا لؤي خزعل جبر أن بنيتها التسلطية نفسية اجتماعية، وتتفاعل، بطريقة جدلية دينامية، مع البنيات الاقتصادية والسياسية. فتنتج «ديناميات الخوف الجمعي». الدولة في السودان التي تتمدّد فيها القوات ذات الطابع الميليشياوي، وهذا معطى تستأنس به رويدة محمد عبد الوهاب في فحص مؤشّرات قياس الدولة الفاشلة.

ليس أن يتضاعف الإحباط فينا أكثر مما هو متوطّن فينا هو المُراد من تقديم المركز العربي هذه الرؤى، وغيرها، في مؤتمر متنوع المقاربات، والتف أعلاه تخلّ بمتانة أطروحات أوراقه وعلميتها وتماسكها، وإنما أن نحدّق في أعطاب جسد الدولة العربية جيدا. ولعل مجد أبو عامر أوجز وأوفى، لمّا أفاد بأن الدولة العربية تعاني فشلا في البناء، نتج عن إقصاء الأمة من سيرورة بناء الدولة، حيث احتكرت الطبقة الحاكمة العنف من دون إدماج المجتمع سياسيا. وخلص إلى أن الدولة العربية تواجه خللا في تأدية مهماتها الرئيسية وأزمةً في شرعيتها. .. إذن، ماذا نفعل؟

شيء ما ناقص في مملكة المغرب

عبد الحميد اجماهيري

عندما قال هاملت، في مسرحية شكسبير، قبل قرابة خمسة قرون، «شيء ما نتن في مملكة الدنمارك»، كان يقصد، في ما يشبه المثل السائر، أن هناك مشكلة ما، شيئا ما منفلتا، ويكاد يكون غير محدّد الملامح، وأن هناك في مكان ما من البلاد أمرا ما زال غامضا. .. ومن كل الطيف البلاغي المفترض، أو من المنطقي، أن يطمئنه، غير أن ذلك لا يحدث. وفي خضم هذا التارجح، في المغرب اليوم شيء ما غير سوي: كل هذه المعطيات الكبرى التي يزيدها الوضع الوبائي تعقيدا، والتحرّكات الجامحة في المحيط الإقليمي وفي الداخل، تتوارى عندما تطغى على السطح قضايا ذات أفق فردي، مهما كانت جدارتها في جدول المتابعة الإعلامية، أو حزبي ضيق. وفي هذا السياق، ما زال صدى قضية رجل واحد تملأ الأفق في التصريحات والتراشق والتعليقات والنقاش العام، فقد خرج المعطي منجب، المؤرخ والمعارض، والذي تطرح قضيته منذ 2015، ليعلق على إطلاق سراحه بالقول إن الدولة في المغرب بولبسية، ولا بد من إلغاء الأمن البولبيسي. .. إلخ. ولم تجد الدولة سوى وزارتها في الداخلية، للتعبير عن الرفض القاطع لاعتباء كهذا حسبها. وفي المقابل، بدا وكأن المنبع الطبيعي للتداول في القضايا الوطنية، أي مؤسسات المجتمع، المدني بالأساس، والمثقفين والمسؤولين، بهذه الدرجة أو تلك، عن سجل كامل من التاريخ الحديث للمغرب، قد نفد. وبدا أن النقاش السياسي الذي عرفه العهد الجديد في العشرية الأولى يعطي الانطباع أنه انتفى وتُرك المكان لنوع من «اللقيا» السياسية، يشترك فيها جزء من اليسار والليبراليين والوطنيين اليمينيين والإسلاميين، لأسباب ليست تاريخية أو عقدية.

تلخيص المشهد المغربي يكمن في التسطير على وجود مفارقة بين حيوية المرحلة (وتعقد رهاناتها) وميل الساحة العمومية إلى ما يشبه الواقع «الروتيني اليومي» الذي يطبع الوجود الافتراضي للأفراد.

(كاتب مغربي)

الإعلام الخارجي لقطر وتحدّيات المستقبل

مهنا الحبيل

كقاعدة أساسية، تعتبر السياسة الخارجية للمملكة المتحدة القوة الناعمة التي فرضتها هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) منذ «هنا لندن»، إحدى مؤسسات النفوذ المطلق الذي لم تتخلّ عنه الروح البريطانية (العظمى)، وواصلت حفاظها على أقسام لغات مناطق مستعمراتها السابقة في الشرق. ولم تكن تلك الصناعة الإخبارية يوماً تمثل أي أفق تعاون واتحاد قومي بين الوطن الشرقي، أو تكاتف شرقي حضاري، يؤسس لتعاون معرفي أو اقتصادي أو سياسي، للسلام بين الشرق الكبير ذاته أو مع الغرب. بل كانت سياسة «بي بي سي» تلعب على التناقضات، ثم توغلت اليوم وغيرها من الإعلامين، الفرنسي والألماني، في صناعة تاريخ فكري واجتماعي، لم يعتمد يوماً أصول تحقيق الفكرة الأخلاقية الحقوقية للتقدّم لإنسان الشرق، في عدالة اجتماعية، تضمن سعادة حياته الأسرية وطفولة أجياله، أو في إيجاد مسارات كفاح سياسي وطني جامع. وهذا لا يعني خلو «بي بي سي» ولا غيرها، من مشاركات وبرامج مفيدة، وإطلالات حاشدة لشخصيات الرأي والفكر والأدب العربي، التي مثلت منصة حرّة ساهمت في إثراء الجدل المعرفي، ونشر مساهمات الفكر العربي المعاصر، وإطلالاته التراثية الجميلة في الأدب والتاريخ. ويضاف هذا إلى سياسات الانحياز المُؤطر التي لا تخرج عنها مركزية التحرير، وإن تركت مساحة محدودة للزميل الإعلامي أو المحرّر، باسم حرية الرأي وإدارته، لكنه، في النهاية، يخضع لتوجهات الراعي والمالك والممول، في صناعة الاستراتيجية الكلية للخطاب الموجّه إلى مستعمرات الغرب القديم، والتي لا يمكن فصلها عن بقاء توجهات الكولونيالية الثقافية.

على الصعيد الفردي، لا نسقط جهود، أو محاولات أو الكفاح المهني لشخصيات أو كوادر متعددة من «بي بي سي» وغيرها، مثلت مساحة استقلالهم الممكنة، لوضعهم الوظيفي الحساس، مجالاً جيداً للسماح للرأي الآخر بأن يعبر. ولكن الحديث هنا عن القوة المركزية الخطابية لإعلام الغرب الموجّه إلى العرب، وخضوعه لمصلحة سياسات الدولة القومية الغربية، بحسب إرثها الاستعماري، وخصوصاً بين فرنسا وبريطانيا، وربما تاريخ الأنجلوساكسون الأكثر اقتراناً بشرح أيضاً الفارق بين «بي بي سي» وخطاب «فرانس 24» العدائي للمسلمين، على الرغم من أن استراتيجية القمع للشرق واحدة.

لا تسقط هذه المقدمة الفارق الضخم بين لندن والدوحة، من حيث القوة الاستراتيجية، ولكنها تساعد لتأسيس خيارات المستقبل لقطر، وكيف تتحوّل سياسة الإعلام الخارجي إلى منهجية استقطاب في ظل التحديات الكبيرة، والمواجهات الدبلوماسية والسياسية، وحاجة الدوحة إلى مساحة توازن لا تهدّدها، ولا تُفقدها القوة الناعمة. وثنائية التحدّي هنا هي كيف تحافظ على مستوى قوة ناعمة للدولة، وتحافظ على توازنك الاستراتيجي. والثالث كيف تصنع للمشاهد العربي فارقاً سياسياً وفكرياً ومنظومة حضارية، تشمل أطياف الوطن العربي، وتكون منبراً إنسانياً مختلفاً، تحتشد عليه الأنظار ومتابعات الجمهور، مع ضبط الإيقاع من دون الانحدار إلى سوق الرأي الهابط، في الصراعات والعادات المستجدة. وهذا سيطرح اعتراضاً عملياً بحسب بعضهم، وربما الكثير. كيف تطرح هذه الرؤية الاستراتيجية، والتي قد تترتب عليها مغادرة قوة التأثير التي تعتمدها التغطية الساخنة المباشرة، ليس من حيث الحدث بالضرورة، ولكن من حيث صناعة قالب الرأي بين المعارضات والحكومات.

لا يعني الحديث هنا عدم حاجة القوى الثقافية العربية، ومضمارها السياسي، إلى منابر حرة، تستفيد من التقاطع مع مشروع القوة الناعمة لقطر التي بالضرورة هي ذات هدف لمصلحة الدولة، وليست تطوعاً للإحسان الخيري. وتوضيحا، هناك مبادئ فكرية وأخلاقية جامعة، تدعم الشعوب في تأسيسها الاجتماعي، والفكري والسياسي والحقوقي. وهناك أحداث صراع سياسية تتفوّل فيها أنظمة الاستبداد العربي، ويحتاج الناس إلى مظلة خبر تنقل معاناتهم، أو تنقلهم إلى مساحة ضغط، وهناك صراعات سياسية بين المعارضات داخلها، وتقلبات في مواقف هذه المعارضات ذاتها. لا تُلغي حقيقة المبدأ الخالد لأهمية حقوق الشعب العربي في أي قُطر للتقدم نحو نهضته وحريته. ولكن، وهنا المهم للغاية، عبر أفضل خيار سلمي. يمنع البلدان العربية من السقوط في حروب أهلية تضاعف كارثتها. وهنا يلعب الإعلام دوراً مهما في هذا السياق.

> الدوحة اليوم محتاجة لتقدير إمكانية الأمن الاستراتيجي الذي تستطيع تحمّله، مع تعزيز صورة إيجابية لها

قد يحتاج مقترح صاحب هذا المقال إلى لجنة قومية في قطر، تنظر فيه، وكيف ينظم مساره في توقيت دقيق تتقلب فيه السياسات، سواء على المستوى العربي- العربي، أو الصعيد الإقليمي - العربي، أو الصعيد الدولي - العربي. والدوحة اليوم محتاجة لتقدير إمكانية الأمن الاستراتيجي الذي تستطيع تحمّله، مع تعزيز صورة إيجابية لها، حول المُحدّدات الكبرى التي ذكرتُها في آمال الشارع العربي الواسع، من دون أن تضطرّ للدخول في مدارات متقلبة عاصفة. .. والقدرة على تحويل مسار المبادئ والتغطية المنهجية الموازنة، وإضافة ما يشوّق لها المشاهد العربي، ممكنة جداً، في ظل خبرة إعلامية وشخصيات مهنية متمكنة في مؤسسات قطر للإعلام الخارجي. ولكن وضع إطار مؤسس ومفصّل في قضايا ضغط، وهناك صراعات سياسية بين المعارضات داخلها، وتقلبات في مواقف هذه المعارضات ذاتها. لا تُلغي حقيقة المبدأ الخالد لأهمية حقوق الشعب العربي في أي قُطر للتقدم نحو نهضته وحريته. ولكن، وهنا المهم للغاية، عبر أفضل خيار سلمي. يمنع البلدان العربية من السقوط في حروب أهلية تضاعف كارثتها. وهنا يلعب الإعلام دوراً مهما في هذا السياق.

قد يحتاج مقترح صاحب هذا المقال إلى لجنة قومية في قطر، تنظر فيه، وكيف ينظم مساره في توقيت دقيق تتقلب فيه السياسات، سواء على المستوى العربي- العربي، أو الصعيد الإقليمي - العربي، أو الصعيد الدولي - العربي. والدوحة اليوم محتاجة لتقدير إمكانية الأمن الاستراتيجي الذي تستطيع تحمّله، مع تعزيز صورة إيجابية لها، حول المُحدّدات الكبرى التي ذكرتُها في آمال الشارع العربي الواسع، من دون أن تضطرّ للدخول في مدارات متقلبة عاصفة. .. والقدرة على تحويل مسار المبادئ والتغطية المنهجية الموازنة، وإضافة ما يشوّق لها المشاهد العربي، ممكنة جداً، في ظل خبرة إعلامية وشخصيات مهنية متمكنة في مؤسسات قطر للإعلام الخارجي. ولكن وضع إطار مؤسس ومفصّل في قضايا

الثورة السورية في آذارها العاشر

عمر الشيخ

نضج جيل كامل من السوريين على الشّتات والصراع غير المتكافئ، بين الشعب والسلطة العسكرية التي تحكم في بلدهم، فاخر ما يهمّ النظام سلامة الأراضي ووحدتها، كرامة المواطن وحريته. .. ومنذ نفض السوريون عن أكتافهم عبودية بيت الأسد، كنّا نقدّر، آنذاك، أن الحوار سيكون بين الدبابة والصرخات، وأن النداءات والشعارات سوف تردّ عليها الطائرات الحربية.

تشتّت الشارع، القادم أساساً من بنية اجتماعية متنوّعة ومعقّدة، حرص نظام الأسد على تفويته تفكّكها وزرع الفوارق الاجتماعية في مفهوم المواطنة بين أبناء الشعب الواحد، بداية من ترتيب الأرقام «الوطنية» بنماذج مفتاحية على البطاقة الشخصية للسوريين، وكتابة مكان قيد نفوسهم، وصولاً إلى الفرز والتصنيف المباشر، وفق المناطقية والطائفة، منذ مطلع ستينيات القرن الماضي، حيث تحمل كل منطقة في سورية، تقريباً، هوية طائفية، كان قد أمعن نظام حافظ الأسد في إبرازها حسب الموالاة والمعارضة، وتوزيع الامتيازات الاقتصادية اعتماداً على الطبقية الاجتماعية والولاء للنظام.

هل كان للبلاد أصلاً فرصة لتكون في بنية دولة مدنية، ودولة مؤسسات وقانون وعدالة؟ ربما. ولكن سورية لم تشهد بعد الاستقلال، أواخر أربعينيات القرن المنصرم، سوى بضع سنوات من الحرية والعمل السياسي، قبل أن يتداول الحكم فيها جنرالات الانقلابات ثم تجربة «الوحدة» مع مصر، والتي توّجت دكتاتورية حزب البعث داخل الجيش في سورية، بعد إقصاء كل الأحزاب السورية وحلّها بحسب شرط الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من أجل «الجمهورية المتحدة»!

وطوال عقود، إذا استثنينا تجربة الرئيس الراحل شكري القوتلي، لم تخرج سورية من البيت العسكري للحكم، وكلما كانت الولاءات الدولية والقبضة الحديدية لتلك الأنظمة أكثر عنفاً، قُدّمت لها الضمانات بالاستمرار لتبقى البلاد في الفلك السياسي وفكري وثقافي وعلمي على مستوى المنطقة، مع حساب القرب الجغرافي لوجود الاحتلال الإسرائيلي على الحدود وتهديد وجوده بأي شكل.

لقد تبلورت في المخيلة فكرة أن «الجيش هو القائد والقائد هو الجيش»، منذ وعينا في المدارس. كان للتدجين الاجتماعي والحفاظ على القطيع دور أساسي في الأولويات «التربوية» خلال فترات الطفولة والمدارس والجامعات والمعيشة، التي يحرّكها في الداخل والخارج، ليثبت أنه قادر على التدمير، وقبل كل شيء تدمير السوري أولاً، والتفاهم مع إسرائيل ثانياً دائماً.

لاحقاً، جرّت حرب النظام ضد الشعب السوري، دولاً وجيوشاً، لتقتسم حصتها من الدعم، وتغيير موازين القوى واستغلال حالة التشقق الاجتماعي، والحاجة إلى أي سند خارجي مهما كان الثمن، فدخل الجميع من دون استثناء، كما نشهد اليوم، إلى «حرب إقليمية» أصبحنا مجرّد أدوات فيها أو بَيادق، وحالت تلك «الحرب» دون الرغبة بالثورة على الطغيان إلى الرغبة بالتخلص من الاحتلالات والمليشيات الكثيرة، المقيمة على قطاعات جغرافية منفصلة من «سورية الأسد».

خلاصة القول إن السوريين في الخارج الآن، قد يحملون في عقولهم فكرة أن العودة إلى بلادهم باتت شبه مستحيلة، وأن ثمن الحرية كان الصراخ بداية ضد الظلم، ثم تحوّل إلى فرصة اجتماعية للبحث عن الذات والحقوق، كانت ثورةً من أجل الذات السورية المتكوّنة عقودا طويلة، وها هي اليوم بعد عقد من الثورة تقول كلمتها، وترفض الطغيان، وتبذل الجهود والأرواح من أجل الخلاص السوري – السوري، وليس لإله سبيلاً، على الرغم من الجيوش المتقاتلة على أرضنا وضد وجودنا.

وفي الداخل، يعاني ملايين الناس من أمر الخضوع لسلطة القوي والإفقار المعيشي وتحميل الشارع أعباء العقوبات الدولية على النظام، وبالتالي، توكيل جمهور الموالين والمرادين ومن سواه، بالرد على الثورة السورية ومن تبنّاها وقاتل من أجلها من دون أجندات خارجية، ليعتبروه مسؤولاً عما وصلوا إليه من غلاء وإذلال، على الرغم من هدوء وتيرة المعارك في قطاعات كبيرة من البلاد!

وعلى كلا الجانبين، في الداخل والخارج، يغيب الوعي السياسي وإدراك الحقائق لدى شريحة كبيرة من السوريين، سواءً في مناطق سيطرة الأكراد أو مناطق سيطرة المعارضة أو مناطق سيطرة النظام، ويمكن أن يضاف هنا إنها مناطق تحت وصاية دولية لكل حليفٍ يدعم قطاعاته على الأرض، وذاك الغياب سببه الأساسي مرور عقود على الطغيان وتجذّره بقوى كبيرة في بنية المجتمع السوري. وإذ يعوّل السوريون من كل بقاع الأرض إنما يعوّلون على الوعي والتفكر الذي منحتهم إياه هذه الثورة، وأعطتهم ثقة تلك الأرواح والدماء المبذولة من أجل حرية البلاد وخلاصها من هذا الطغيان العميل.

(كاتب سوري)

من فعاليات إحياء الذكرى العاشرة للثورة، إدلب (محمد سعيد/الأناضول)

كاريكاتير عماد حجاج

العراق وصراع الهويات

إياد الدليمي

يمكن أن يتجسّد عنوان كتاب أمين معلوف «الهويات القاتلة» خير تجسيد في عراق ما بعد 2003، فلقد بدا هذا العراق، الذي ولد من رحم احتلال وغزو عسكري نادر في قرن ما بعد الألفية، غريباً متناقضاً، غير معروف الطابع والهوية، بل تحوّل وكأنه كرة نار، تتدحرج من علٍ بقوة مطردة، تحرق نفسها وكل من مرّت به أو لامسته من قريب أو بعيد، حتى كاد هذا الإقليم المتفجر أصلاً، أن يدمر نفسه، بعوامل ذاتية، قبل أن تكون خارجية، فانتشرت لوثة الهوية من عراق ما بعد 2003 إلى دول أخرى، لولا أن أدركت بعض أطراف اللعبة أن ما تقوم به من فعل متفجّر للهوية، قد يؤدّي إلى تفجر نيران أخرى في المنطقة، تحرق ما بقي من يابسها. في عراق ما بعد 2003، برز سؤال الهوية فاقعاً صارخاً، فأي عراق هذا الذي ينتمي إليه العراقي؟ وسط هويات فرعية تتصارع، كلٌ يدّعي أهليته باسْم العراق إليه وليس العكس، لتمضي شدة التغيير القسري، وتصل إلى دفة أول سلطة شكلها الاحتلال لحكم العراق، مجلس الحكم الانتقالي، والتي قُسّمت على 25 عضواً يمثلون مكونات الشعب العراقي، ليبدأ العراقي التعرّف على هوياته الفرعية التي ظلت، عقوداً، كامنة تحت سلطة الدولة القوية.

لم يكن العراق، منذ تأسيس أول أشكال الحكم الحديث فيه عام 1921، سوى عراق عربي، وهذا في التعريف العرقي. مسلم، وهذا في تحديد الهوية الدينية، وما بينهما تتجذّر في العراق هويات فرعية أخرى. وليس العراق بدعاً بين الدول التي تشكلت جغرافيتها منذ أكثر من مائة عام، غير أن هذا العراق لم ينجح، وطوال هذه المائة عام، في تجذير هويته الوطنية، على غرار ما حصل في إيران أو تركيا المجاورتين، على سبيل المثال.

لعل أول من شعر بخطورة هذه الهويات الفرعية القابلة للتفجر كان الملك فيصل الأول. تحدّث، في إحدى رسائله، عن عراقات مختلفة، وإن كان الأمر لا يعني عراق ما بعد نهاية حقبة الدولة العثمانية، فحال غالبية الدول التي تشكلت عقب الحرب العالمية الأولى متشابه، إلا أن ما جرى في العراق منذ تأسيس دولته الوطنية هو فشل متتابع لأنظمة كثيرة في تعزيز هوية وطنية جامعة. ولعل مردّ ذلك أيضا أن العراق هو الأقل استقراراً بين دول المنطقة، ما جعله عرضة لتهديدات قد تكون حالت بين تلك الأنظمة والعمل على تجسيد هوية وطنية جامعة. ولعلنا هنا نستذكر جانباً من المحاولات التي سعى إليها النظام الملكي في العراق، قبل أن تطيحه ثورة تموز عام 1958، وما تبعها من دخول العراق في متاهات الصراعات بين عسكره، وصولاً إلى حرب الأكراد منتصف سبعينيات القرن الماضي، ثم حرب إيران، وبعدها احتلال الكويت والحصار، وصولاً إلى الاحتلال الأميركي، وتدمير ما بقي من نواة وطنية جامعة، كان يمكن أن يُبنى عليها لهو لوضعهم الوظيفي الحساس، مجالاً جيداً للسماح للرأي الآخر بأن يعبر. ولكن الحديث هنا عن القوة المركزية الخطابية لإعلام الغرب الموجّه إلى العرب، وخضوعه لمصلحة سياسات الدولة القومية الغربية، بحسب إرثها الاستعماري، وخصوصاً بين فرنسا وبريطانيا، وربما تاريخ الأنجلوساكسون الأكثر اقتراناً بشرح أيضاً الفارق بين «بي بي سي» وخطاب «فرانس 24» العدائي للمسلمين، على الرغم من أن استراتيجية القمع للشرق واحدة.

> بات البحث عن هوية وطنية ليس من فعل السلطة بقدر ما هو فعل شعبي

العراقية وضعف مفاصلها التي تشكلت عقب الاحتلال، وضعف قوة القانون وانتشار المليشيات المسلحة بمختلف هوياتها، في دفع العراقيين للبحث عن هوياتهم الفرعية، ليس فقط لتوفير الحماية لهم، وإنما من أجل البحث عن خيمة هوياتية للارتماء بأحضانها، ما أفرز عراقاً بلا هوية. اليوم؛ ونحن على أعتاب العام التاسع عشر على احتلال العراق وتفكك دولته، لا يبدو أن البلد قد تعافى من هوس التفكك الهوياتي، فعلى الرغم مما أحدثته ثورة تشرين من توافق شعبي على تجديد الهوية الوطنية، إلا أنها لم تبرح الساحات والميادين، من دون أن يكون لها فعل على أرض الواقع، ولكنها مع ذلك أثبتت للجميع أن العراقيين تواقون، أكثر من أي وقت مضى، لتشكيل هويتهم الوطنية. بات البحث عن هوية وطنية في العراق ليس من فعل السلطة بقدر ما هو فعل شعبي، ما يعني أنها يمكن أن تكون أقدر على الثبوت والتخلص من إرث الصراع الهوياتي، فقط لو أتيحت لها الفرصة لرعاية مؤسساتية. الدفع باتجاه تشكيل الهوية الوطنية لا ينبغي أن يقتصر على اللعب بملف الهوية، نفسها مسيطرة غالبة على العراق بعد نحو 18 عاماً من احتلاله. وهنا يشار إلى إيران التي أدركت أن قوة نفوذها في عراق ما بعد 2003 تُستمد من قوة تغلغلها داخل الهوية الطائفية التي وجدت، هي الأخرى، متنفساً لها بوجود دولة راعية. أسهم انهيار الدولة الأفق السياسي لبلاده، عندما وضعه نصب عينيه، وجعل منه قاعدة للمرحلة الجديدة، وطريقاً للإقلاع الذي يريده شاملاً. وفي تتبع الاقتراب من الجواب الشافي، على قلق ممض في اليومي المغربي، بكاد المرءُ يخلص إلى القول إن الانشغال بهذا التوجه يكاد يكون غير ما تخطط النخبة للقيام به، والمتتبع الموضوعي عندما يقوم بجرد التقدّم الذي حصل يكون في وضع من يقترف، أو من المنطقي، أن يطمئنه، غير أن ذلك لا يحدث. وفي خضم هذا التارجح، في المغرب اليوم شيء ما غير سوي: كل هذه المعطيات الكبرى التي يزيدها الوضع الوبائي تعقيدا، والتحرّكات الجامحة في المحيط الإقليمي وفي الداخل، تتوارى عندما تطغى على السطح قضايا ذات أفق فردي، مهما كانت جدارتها في جدول المتابعة الإعلامية، أو حزبي ضيق. وفي هذا السياق، ما زال صدى قضية رجل واحد تملأ الأفق في التصريحات والتراشق والتعليقات والنقاش العام، فقد خرج المعطي منجب، المؤرخ والمعارض، والذي تطرح قضيته منذ 2015، ليعلق على إطلاق سراحه بالقول إن الدولة في المغرب بولبسية، ولا بد من إلغاء الأمن البولبيسي. .. إلخ. ولم تجد الدولة سوى وزارتها في الداخلية، للتعبير عن الرفض القاطع لاعتاء كهذا حسبها. وفي المقابل، بدا وكأن المنبع الطبيعي للتداول في القضايا الوطنية، أي مؤسسات المجتمع، المدني بالأساس، والمثقفين والمسؤولين، بهذه الدرجة أو تلك، عن سجل كامل من التاريخ الحديث للمغرب، قد نفد. وبدا أن النقاش السياسي الذي عرفه العهد الجديد في العشرية الأولى يعطي الانطباع أنه انتفى وتُرك المكان لنوع من «اللقيا» السياسية، يشترك فيها جزء من اليسار والليبراليين والوطنيين اليمينيين والإسلاميين، لأسباب ليست تاريخية أو عقدية.

تلخيص المشهد المغربي يكمن في التسطير على وجود مفارقة بين حيوية المرحلة (وتعقد رهاناتها) وميل الساحة العمومية إلى ما يشبه الواقع «الروتيني اليومي» الذي يطبع الوجود الافتراضي للأفراد.

(كاتب مغربي)

يفشل نتنياهو وينجح أبو يائير

عيسى الشعيبي

لا تتحدّث هذه الأسطر عن شخصيْن، ولا حتى عن شخصية رواية واحدة ذات وجهين ودورين مزدوجين، وإنما تدور، في الجزء الرئيس منها، عن لاعبٍ سياسيٍّ واحد اسمه بنيامين نتنياهو. يُطلق عليه مريدوه، في أوساط اليمين الإسرائيلي المتطرّف، القابأ تفيض إعجاباً به وانبهاراً بأدائه، مثل الساحر والملك والداهية، فيما يقذفه الخصوم الأشداء في محيطه، وهم كثر، بأوصافٍ ذميمة، مثل الكذّاب والمخادع والفاسد، خصوصاً منذ بات الثعلب الماكر متّهماً بثلاث قضايا جنائية، كافية لإنهاء حياته السياسية، وربما إيداعه السجن.

في الأسبوع الماضي، فشل نتنياهو، بكل ما لدى الحاوي من أرانب متبقية في القبّعة، وللمرة الرابعة على التوالي في عامين، في تحقيق أغلبية برلمانية تتيح له البقاء، رئيساً للحكومة، ليس فقط من أجل إشباع نهمه للسلطة، وإنما أيضاً بغرض الهروب من المسألة القضائية فترة إضافية، يحاول، في غضونها، انتزاع تشريع يحول دونه، كونه رئيس حكومة، والمثول أمام محكمةٍ تعلّق في عنقه تهم الفسادً والغش وخيانة الأمانة. غير أن القصة لا تنتهي هنا، ولا يختتم نتنياهو لعبته الانتخابية المتكرّرة عند هذا الحد الذي انتقل فيه «الساحر» المرّة تلو الأخرى، من مفهوم أن السياسة فن الممكن إلى مفهوم لا سابق له، أن السياسة فن المستحيل، حيث فشل، في الدورة الثالثة، في تحقيق الأغلبية البرلمانية، إلا أنه نجح في قنص وتفتيت جبهة خصومه من ائتلاف الجنرالات المعروف باسم «أزرق أبيض»، وأنهى بذاك أول تهديد جدّي بإخراجه من السلطة.

إذا كانت هناك مفاجأة يُعتدّ بها في الانتخابات الرابعة هذه، والتي أوصلت نتنياهو إلى الطريق المسدود ذاته، فهي هنا بالتمام، أي في هذا النجاح الصادم حقاً في إخراج القائمة الموحدة (الحركة الإسلامية)، وهي إحدى مركّبات القائمة العربية المشتركة (تحالف الوطنيين والقوميين واليساريين)، وبالتالي إحداث انقسام لا شفاء منه في الوسط العربي المُجمع، بطبيعة الحال، على مقاومة التمييزً والأسرلة والإجحاف، ومن ثمّة إيجاد تداعياتٍ سلبيةٍ بعيدة المدى على الحالة الفلسطينية في النطاق الأوسع.

لم يكن هذا المشهد الانقسامي المخجل ابن ساعته الأخيرة، بل كان تتمةً لمسعىً تضليلي دؤوب، قام به نتنياهو، من تحت الطاولة ومن فوقها، لاستمالة القائمة الموحدة بالوعود والتعهدات التي تخاطب احتياجات الجماهير العربية الفلسطينية ومطالبها المحقّة، بما في ذلك الاستجابة لحل مشكلات السكن والميزانيات، ومقاومة آفة العنف والجريمة، وكل ما من شأنه تسويغ انشقاق القائمة الموحدة التي لم تتعظ مما جرى مع الجنرال المخدوع، بيني غانتس، قبل أشهر. وبالتالي تبرير هذه الفعلة الانقلابية المشينة أمام قاعدتها الانتخابية، المؤمنة بقانون السمع والطاعة. أدهى من ذلك كثيراً، وأمرّ منه أكثر، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، الذي بنى الجزء الرئيس من قوته الانتخابية على خطاب التحريض والكراهية ضد العرب، لم يكتف بجذب القائمة الموحدة نحوه، بل راح يتودّد للناخب العربي بصورة مبتذلة، أو قل يضحك عليه ما أمكن، حيث زار الفاشي المحرّض مدنا وبلدات عربية، ومضارب البدو خصوصا، متقرّباً ومستجيباً أصوات ناخبيها، مطلقاً على نفسه لقب «أبو يائير» نسبةً إلى ابنه الأكبر، في مشهدٍ مُضحكٍ حد البكاء، خصوصا عندما ترى صورة جدارية لزعيم الليكود معلّقةً على مداخل البلدات العربية، مع شعار «كلنا أبو يائير». وهكذا تتخلّق هذه المفارقة العجيبة، وتتجلّى معها أشد السوابق المثيرة لمواطن الوطنية، والأحزان فوق الشخصية، ونعني بها تلك المفارقة التي تخفق فيها جهود نتنياهو على الجبهة اليهودية، مرّة إثر مرّة، فيما تنجح مساعيه الخبيثة في المرور على الذقون الناعمة، وفي تحقيق نجاحاتٍ مدهشةٍ، ومؤلمةٍ في الوقت ذاته، بما في ذلك إدخال حصان طروادة داخل أسوار القلعة العربية الفلسطينية التي باتت اليوم، بفعل فاعل معلوم، ومع الأسف، متضعضعة.

الوافد والموروث وخرافات أخرى

محمد طلبة رضوان

«ما وجدنا عليه آباءنا» .. «تكرّرت العبارة ومنطقها بصيغ مختلفة في القرآن الكريم، تشير إلى ما يتصوّره أصحابه حجةً في مواجهة الرسالة السماوية وصاحبها، فالنبي صلى الله عليه وسلم مرفوض، هو وما يدعو إليه، ليس لأنه كذاب، أو لأن ما يدعو إليه لا ينفع الناس، ولكن لأن دعوته تحمل قطيعةً مع الماضي، مع العادات والتقاليد والموروثات، فالموروثُ أصيل، والجديد متهم، حداثته تهمة، عصريته جريمة، لم يعرفه الآباء والأجداد، لم يقولوا به. هذا المنطق «الجاهلي» يُعاد تدويره، يومياً، في حواراتنا الدينية والسياسية، ويستدعيه أصحابُه لوصم أي فكرةٍ يعجزون عن مواجهتها أو تفكيكها، ويتحوّل الحوار إلى صراع ثم إلى عدم.

جاء المحتل إلى بلادنا أواخر القرن التاسع عشر يحمل أفكاره وأسلحته. وكان من المتوقع أن يرفض جيل من المثقفين العرب التعاطي مع أفكار لص وقاتل، يحتلّ الأرض، وينهب خيراتها. هذا مفهوم وبديهي، وقد يكون مطلوبا في سياقه. وعلى الرغم من ذلك، وجدنا تيارين، يعتقد أحدهما أن مقاومة المحتل تعني رفضه بخيره قبل شرّه، والآخر يفرّق بين الجندي والمفكّر، السياسي والفيلسوف. رحل المحتل عن بلادنا، وجاء، جيلٌ جديد، وواقع جديد، وتحدٍّ جديد، لكن شيئاً لم يتغير. استمرّت المعارك القديمة، وازدادت التوترات، والاستقطابات، والص

كي تصبح فلسطين قضيةً في «الجنائية الدولية»

عائشة البصري

مضى أزيد من اثني عشر عاما على وضع ملف فلسطين في رفوف المحكمة الجنائية الدولية، وما زال يُصنَّف بـ «الحالة»، ولن يصبح «قضية» حتى تَصْدُر مذكرات توقيف أو أوامر بالحضور بحق متهمين إسرائيليين وفلسطينيين. أخضع الادّعاء العام بالمحكمة الطلب الفلسطيني من أجل التحقيق في جرائم إسرائيل لدراستين تمهيديتين، دامتا أزيد من ثماني سنوات، ثم أعلنت المدّعية العامة في المحكمة، فاتو بنسودا، في نهاية 2019، استيفاء جميع الشروط لفتح تحقيق، لكنها طلبت حكما قضائيا أكّد، بعد أزيد من عام، أن اختصاص المحكمة يشمل الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، كما أكّد أن قراره هذا قابل للمراجعة إذا ما تمت إثارته مجدّدا.

لماذا كل هذا الشد والجذب والمماطلة؟ وهل حقا شرعت بنسودا بالتحقيق؟ وهل المحكمة مستقلة وقادرة على تحقيق العدالة الدولية في فلسطين؟ ولماذا يسود الصمت حول خطر ملاحقة المحكمة لشخصيات فلسطينية بتهم جرائم حرب؟ أسئلة يفرضها عامل الوقت الذي أضاعته المحكمة على الفلسطينيين، مثلما أضاعه عليهم الجميع في زمن الاحتلال.

لو لم يكن العالم مشغولا في سبتمبر/ أيلول 2020 الماضي بأخبار الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، لتَصَدَّرت فضائح محكمة لاهاي عناوين الصحافة الدولية، عند صدور ثاني أهم تقرير للقاضي الجنوب أفريقي البارز، ريتشارد غولدستون، الذي اقترن اسمه بتقريره الأول عن الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2009. في نهاية 2019، ترأس غولدستون فريقا ضم ثمانية خبراء دوليين حققوا عشرة أشهر في تفاصيل أداء كل أجهزة المحكمة الرئيسية وكفاءتها وفاعليتها، وجاء تقريره عن «استعراض نظام المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي» صادما بكل المقاييس، فاضحا اختلالاتٍ عدة على جميع المستويات، تكرّسها ثغرات نظام روما الأساسي والتباساته وتناقضاته، المعاهدة التي أُنشئت بموجبها المحكمة في مدينة لاهاي الهولندية.

أوضح التقرير استغلال مكتب الادّعاء ثغرة في نص المعاهدة التي لا تحدّد سقفا زمنيا للدراسات الأولية، فحطم المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية، لويس أوكامبو، الرقم القياسي لأقصر دراسة بفتحه تحقيقا في ليبيا في غضون خمسة أيام، وحطّمت بنسودا أطولها بإبقائها ملف كولومبيا في حالة فحص تمهيدي تسع سنوات. وأوصى تقرير غولدستون بألاّ تستمر الدراسات التمهيدية أكثر من سنتين، حتى لا تحول دون مباشرة التحقيق خارج المحكمة، وتؤخر عملية جمع الأدلة على الأرض. وأشار إلى أن بعض الأدلة تتضرّر جرّاء عامل الوقت، بما في ذلك السجلات المصرفية وسجلات الاتصالات والإنترنت التي عادة ما يحذفها مقدّمو الخدمات بعد بضع سنوات. وأضاف التقرير إن الأدلة المستقاة من شهادة الشهود تتدهور بدورها مع مرور الوقت، وتتدهور معها ذاكرة الأحداث. أبان الخبراء عن مدى افتقاد مكتب المدّعي العام الشفافية في انتقاء القضايا وتدبيرها، وغياب معايير موضوعية عند فتح الدراسات التمهيدية وغلقها، وتحديد الأولويات بشأنها، وانتقد ضعف مستوى التحقيق وأخطاء المرافعة، ما يفسر أن 38% من اتهامات الادعاء فقط تم تأكيدها خلال إجراءات ما قبل المحاكمة. وبعد أن عرّى مواضع الخلل بالمحكمة، أوصى الفريق بضرورة إخضاع عمل مكتب المدّعي العام وإدارة أنشطة العدالة في دوائر المحكمة لِلَجْنَة مراجعة قضائية، وفاق عدد توصياته الـ 384، عدد صفحات التقرير الـ 348.

مرّ تقرير غولدستون الثاني مرور الكرام، في ظل العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على كبار موظفي المحكمة، وإعجاب كثيرين بتحدّي بنسودا كلا من أميركا وروسيا وإسرائيل، وإصرارها على فتح تحقيقات في جرائمهم في أفغانستان وجورجيا وفلسطين. ولكن الحديث عن فتح تحقيق في الجرائم التي ارتُكبت في فلسطين وصفٌ غير دقيق، فبعد الفحص التمهيدي المطوّل، دخل ملف فلسطين مرحلة «الشروع في التحقيق»، حسب تعبير بنسودا الذي يُحيل إلى عنوان المادة 53 من نظام روما. وبعبارة أدق، دخل مرحلة التحقّق من مقبولية الدّعوى في إطار مبدأ التكامل، الحجر الأساس للمعاهدة. ذلك أن الجنائية الدولية مكمّلة فقط للمحاكم الوطنية، وليست بديلاً عنها، فهي لا تحقّق ولا تقاضي إلا عندما تكون السلطات الوطنية غير راغبة في التحقيق والمقاضاة، أو غير قادرة على ذلك. وعملا بهذا المبدأ، لا تُعتبر الدعوى مقبولةً إطلاقا في لاهاي، إذا كانت السلطات الوطنية قد حققت أو بصدد التحقيق في المزاعم نفسها.

وخطوة أولى في عملية الشروع في التحقيق، بعثت الجنائية الدولية يوم 9 مارس/ آذار الجاري إلى فلسطين وإسرائيل إشعارا يُعرف بـ «طلب التنازل»، لتحديد الجهة التي ستباشر التحقيق ومقاضاة جرائم يشتبه أن الجيش الإسرائيلي والسلطات الإسرائيلية ارتكباها في فلسطين من جهة، وحركة حماس ومجموعات فلسطينية مسلحة أخرى من جهة ثانية. ومع نهاية أول أسبوع من إبريل/ نيسان المقبل، على كل طرف إبلاغ المحكمة رسميا بوضع قضائه تجاه الدعوى نفسها، فإذا أبلغتها إسرائيل أو فلسطين أنها أجرت أو ستجري التحقيقات مع رعاياها أو غيرهم في المزاعم ذاتها، تتنازل بنسودا للدولة المعنية عن التحقيق، مع إخضاعها لتقييم دوري للتحقق من حقيقة مزاعمها، ويحقّ لمكتب المدعي العام إعادة النظر في هذا التنازل لاحقا، إن اتضح أن الدولة أصبحت غير قادرة على القيام بالتحقيق. من المتوقع أن تتنازل فلسطين لمكتب بنسودا، عن ممارسة حقّها وصلاحياتها في مقاضاة رعاياها الفلسطينيين، ما دامت لم تحقق في هذه الدعوى، وقد لا تحقق فيها مستقبلا لاعتبارات سياسية أو لضعف القدرات القضائية، أو الاثنين معا. وفي هذا الموقف مجازفة بالقضية ذاتها التي قد تتضرّر جراء ملاحقة شخصيات فلسطينية بتهم جرائم حرب، تشمل الهجمات المتعمّدة على المدنيين عبر إطلاق صواريخ عشوائية ضد المدنيين الإسرائيليين، واستخدام المدنيين دروعا بشرية في أوقات القتال، فضلا عن القتل العمد والمعاملات اللاإنسانية. ولا بد أن يستغرب المرء ترحيب قادة «حماس» واحتفاءهم بقرار فتح التحقيق، وكأنهم غير معنيين بتهم خطيرة تخدم ادّعاءات إسرائيل أن الفلسطينيين يحرّضون على العنف، ما يضطرّها إلى استخدام «القوة غير المتناسبة» من حين إلى آخر. إصرار بعضهم على أنه ليس لديهم ما يخشونه من محكمة لاهاي في ظل شرعية المقاومة، فيه تجاهلٌ لضوابط هذه الشرعية التي يحكمها القانون الإنساني الدولي المطبّق على القتال، والذي يعتبر استهداف المدنيين أو تعريض حياتهم للخطر جريمة حرب.

ولو اتحد الفلسطينيون، طوال السنوات الأخيرة، وعملوا على بناء منظومة قضائية موحدة، وترسانة قانونية تخوّل لهم النظر في الجرائم التي تدخل في اختصاص الجنائية الدولية، لضمنوا حقّ مقاضاة أبناء شعبهم بأنفسهم، بدل تسليمهم لمحكمة خاضعة لسلطة مجلس الأمن، قد تحوّلهم إلى المتهم الأول في القضية. انقسام الصف الفلسطيني يحرمه من حرية المناورة القضائية التي تحرص عليها حكومة أفغانستان، بعد أن رفضت التنازل، وأبت إلاّ أن تُقاضِي مواطنيها في محاكمها، على الرغم من هشاشة مؤسساتها. ويبدو أن هذه القضايا غير مطروحة للنقاش، علنيا على الأقل، لفرط تركيز الجانب الفلسطيني على جرائم إسرائيل، مع أن تقرير بنسودا الصادر بتاريخ 22 يناير/ كانون الثاني 2020 (ICC-01/01-18/12)، أوضح، في الفقرة 99، أنه لا يتعين على المدّعي العام النظر في أحداث معيّنة، بل في الحالة في فلسطين بمجملها، بمعنى أن جرائم الاحتلال ستقابلها جرائم ضحايا الاحتلال. وتتّضح أكثر محاولة الموازاة بين التهم الموجهة للطرفين، في استبعاد إدراج جرائم إسرائيل في نطاق أوسع يشمل الجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان وجرائم أخرى قد ترقى إلى الإبادة، إذا ما وُضعت في سياقها التاريخي والتراكمي. إبقاء الطرفين في نطاق جرائم الحرب فيه تغليب لسردية النزاع التي تخدم إسرائيل، على حساب سردية الاحتلال التي توضح مظلومية الفلسطينيين. والأخطر أن التهم المنسوبة لحركة حماس قد يسهل إثباتها بتعاونٍ مع إسرائيل، في حين أن جرائم الجيش الإسرائيلي سيصعب التحقيق فيها. هكذا حاولت بنسودا الاتسام بـ«الموضوعية» لتحمي المحكمة من شر تهمة المعاداة للسامية التي ستلاحقها طوال تناولها هذا الملف.

> لا تخشى إسرائيل صواريخ القسّام بقدر ما تسْعد بها، كذريعتها المفضّلة لارتكاب الفظائع، وتكريس صورة مظلوميتها
>
> ما نخشاه على فلسطين ألا تكون هذه المعركة القانونية سوى ورقة ضغط سياسية أخرى في نفق المساومة المسدود

وتقود إسرائيل حربا على جميع الجبهات، لحماية جيشها وقادتها من خطر المساءلة الذي تواجهه لأول مرة في تاريخها الاستعماري. وفي ظل موقفها الرسمي الحالي الرافض اختصاص المحكمة، بحجة أنها ليست طرفا فيها، وأن فلسطين ليست دولة، يُستبعد أن تطلب السلطات الاسرائيلية من بنسودا التنازل لها عن مباشرة الدعوى، لأن في اعترافٍ كهذا باختصاص المحكمة يُخضعها لمراجعة دورية ستُظهر حتما أنها لا تستطيع النظر في فظائع تهجير واستيطان لا تجرّمها قوانينها، بل تكرّسها سياساتها، وسينتهي بها الأمر إلى إجبار مكتب المدّعي العام بالجنائية الدولية مباشرة التحقيق في جرائمها، ومقاضاة مجرميها.

ولأن هذا السيناريو يضمن الحد الأدنى من العدالة الدولية، ستعمل على تعطيله على الأرض، ولن تسمح للمحققين ولوج مسارح جرائمها ليجمعوا أدلةً تدينها، وتنتهي بمذكرات قبض على كبار مجرميها.

وتحظى إسرائيل بتواطؤ إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، التي أبقت على العقوبات ضد موظفي المحكمة، استجابة لطلبها، وقد تلجأ إلى تفعيل البند 16 من معاهدة روما الذي يمنح مجلس الأمن سلطة إرجاء التحقيق والمقاضاة في الجنائية الدولية مدة عام قابلة للتجديد. ولأن «محكمة الملاذ الأخير» مسيّسة بالأساس، فلم تقطع الحبل السريري الذي يربطها بمجلس الأمن الذي يملك الحق في أن يُحيل إليها من يريد، ويعطّل تحقيقها متى قرّر وجود تهديدٍ للسلم والأمن الدوليين، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبموافقة تسعة أعضاء من دون استخدام حق النقض. وقد استخدم المجلس البند 16 في القرارين 1422 و1487 لمنح حصانةٍ من الملاحقة القضائية لقوات حفظ السلام الأممية من بلدانٍ لم تكن طرفًا في نظام روما، وفي مقدمّتها أميركا وروسيا والصين. قد يكون اللجوء لمجلس الأمن آخر ورقة حمراء بيد أميركا، إن قرّر خَلَف بنسودا، البريطاني كريم خان، الشروع الفعلي في التحقيقات المتعلقة بملف فلسطين.

خلال الشهور المقبلة، قد تخوض فلسطين معركة قانونية لم تخض مثلها من قبل؛ معركة نجحت في تعليق قرار إسرائيل ضم غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية، وأعادت القضية إلى الأجندة الدولية، فعادت واشنطن تتحدث عن عملية السلام وطاولة المفاوضات وحل الدولتين، وغيرها من المناورات المعتادة، لمساعدة إسرائيل على ربح مزيد من الوقت كي تبتلع ما تبقى من الأرض، وتتحرّر من الشعب الفلسطيني بدل أن يتحرّر منها، وتصبح فلسطين الدولة فكرة مُجَرَّدة. في الأسابيع والشهور المقبلة، قد يبتكر حلفاء إسرائيل مناورات سياسية جديدة لإزاحة الحل القانوني، وتفادي الحديث عن أطول احتلال في العصر الحديث، عن قرن من الاحتفاء الغربي بترسانةٍ من القوانين الدولية الإنسانية التي تجرم الاحتلال وضم الأراضي بالقوة إلاّ عندما يتعلق الأمر بالمشروع الاجتثاثي في فلسطين.

لا تخشى إسرائيل صواريخ القسّام بقدر ما تسْعد بها، بذريعتها المفضّلة لارتكاب الفظائع، وتكريس صورة مظلوميتها. ما تخشاه دولة الاحتلال أن ينجح التحقيق في تغليب سردية الاستعمار وحق الفلسطينيين في استرجاع أراضيهم المحتلة، على سردية «الحرب على الإرهاب» و«الأراضي المتنازع عليها». ما يرعبها أن ينجح التحقيق في نشر خطاب يشوّش على الأساطير المؤسسة لكيانها، ويقنع شرائح من المجتمع الاسرائيلي بإجرامية دولتهم المحتلة، ومظلومية الفلسطينيين، وضرورة وضع حدّ لها.

أما ما نخشاه على فلسطين ألا تكون هذه المعركة القانونية سوى ورقة ضغط سياسية أخرى في نفق المساومة المسدود، كما حدث بعد معركة لاهاي الأولى التي جرّمت فيها محكمة العدل الدولية جدار الفصل والضم الاستيطاني. من الواضح أنه كي يتطور ملف فلسطين من «حالة» إلى «قضية» في رفوف المحكمة، يحتاج الضحايا إلى قيادةٍ ترقى إلى مستوى القضية.

(كاتبة مغربية)

لماذا كل هذا «القلق الأردني»؟

محمد أبو رمان

على الرغم من أنّ تداعيات وباء كورونا تعتبر مسألة عالمية وجبرية، وليست حالة أردنية خاصة ولا اختيارية، وأن التنافس بين الدول اليوم لعله يكمن في محاولة الحدّ من حجم الخسائر البشرية والصحية والاقتصادية، ولا توجد نظرية واحدة يمكن القول إنّها أثبتت فعاليتها، إلا أنّ تداعيات الجائحة أردنياً تتجاوز الحالتين، الاقتصادية والصحيّة، إلى المزاج العام الذي وصل إلى مرحلة ملحوظة وصادمة من القلق وعدم اليقين تجاه المستقبل.

من الطبيعي أن أسباب القلق الأردني مرتبطة أصلاً بالظروف الاقتصادية السيئة التي تعاني منها شريحة واسعة من المجتمع، وفي ظل ارتفاع تصاعدي ملموس على معدلات الفقر والبطالة في البلاد، منذ بدء الجائحة. ولكن المزاج العام يتجاوز هذه الأبعاد إلى الجانب السياسي الذي من الواضح أنّه أصبح مسكوناً بحالةٍ من أزمة ثقة متجذّرة وغياب للبوصلة في علاقة الحكومات بالمواطنين بالقوى السياسية عموماً.

تمثّلت القناعة الرسمية، خلال الأعوام الأخيرة، بأولوية المشكلات الاقتصادية والمالية بوصفها تشكّل جوهر الأزمة الداخلية، وكان العمل جارياً على اعتبار مشكلة البطالة الملف رقم 1 على طاولات المسؤولين، وبمحاولات جاهدة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، تأسيساً على فرضية أنّ تحسين الظروف الاقتصادية والمالية سيؤدّي إلى تحسين المزاج الشعبي العام، وإغلاق الباب أمام الخطابات الراديكالية أو «العدمية» (بوصف المسؤولين) التي تحاول توظيف الظروف الاقتصادية لأهداف سياسية.

جرت الرياح بما لا تشتهي سفينة الدولة، وعزّزت الجائحة من الأزمة الاقتصادية والمالية، ورفعت منسوب القلق، ووسّعت من مساحة المطالبات بالإصلاح، ما دفع مرّة أخرى إلى العودة إلى الحديث عن الإصلاح السياسي.

وكان الملك عبدالله الثاني قد التقط هذا المناخ العام، وأطلق، غداة الانتخابات النيابية التي انتظمت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، دعوة إلى الإصلاح وإلى مراجعة التشريعات السياسية، في سياق احتفاليات المئوية، إلا أنّ حالة الاحتقان في الشارع ارتفعت، خلال الأسابيع الماضية، وانطلقت دعوات إلى إحياء ذكرى «24 آذار» من جديد، وازدهرت المعارضة الخارجية التي استقطبت مئات آلاف من المشاهدين كظاهرة سياسية وإعلامية غير مسبوقة.

انتهت احتجاجات إحياء «24 آذار» (بمناسبة مرور عقد على حركة أخذت الاسم نفسه في ذروة الربيع العربي، وشهدت حضوراً كبيراً للآلاف على دوار الداخلية في العاصمة عمّان) بحضور شعبي محدود، ربما بسبب ظروف جائحة كورونا، أو أنّ الشرط الموضوعي ليس متوفراً كما هي الحال فيما سبق، أو بسبب الضغوط الأمنية والحضور المكثّف للأمن والتلويح بالعقوبات ضد من يحضرون. بالنتيجة، تمّ اعتقال عشرات الناشطين وتحويلهم إلى محكمة أمن الدولة بتهمة الإقلال بالراحة العامة، وهي «رسالة سياسية» ستؤدي إلى رفع وتيرة الأزمة الداخلية، في سياق أزمة مزدوجة (تتضافر فيها حالة عدم الثقة مع أوضاع اقتصادية ومالية سيئة) لا تخفى على من يُحسنون أبجديات القراءة السياسية؛ حتى وإن كان ذلك بذريعة قانون الدفاع والوضع الوبائي وحماية هيبة الدولة أو تطبيق القانون، لأنّ المفارقة الأخرى تتمثّل بانعدام الظروف والشروط الصحية الأساسية للمعتقلين، وهم جميعاً من النشطاء السياسيين.

يقودنا هذا إلى جوهر المعضلة الرئيسية الحالية، أنّ هذا المناخ القلق والمتوتر يأتي في ظل الاستعداد لإطلاق الحوار الرسمي لتعديل التشريعات السياسية لتطوير العملية الديمقراطية! وكأنّنا فقدنا البوصلة تماماً: ماذا نريد فعلاً؟ لأنّ الرسائل التي تصدر عن مؤسسات الدولة تبدو متناقضة أو في اتجاهات متضاربة! صحيح أنّ الحكومة تأخرت في الاستجابة للدعوة الملكية بإطلاق نقاش حول تعديل التشريعات الرئيسية، مثل قانوني الانتخاب والأحزاب وغيرهما، لكن أستطيع، شخصياً، إدراك السبب الحقيقي وراء هذا التأني الحكومي، فأي دعوة إلى حوار سياسي في ظل المناخ الحالي ستعيد إلى الأذهان تجارب «الحوار السابقة» (لجنة الأجندة الوطنية، الحوار الوطني، التعديلات السابقة على التشريعات السياسية، بما فيها التعديلات الدستورية) التي عزّزت من فجوة الثقة بين الحكومات والقوى السياسية، فمن خلال أي صيغةٍ يمكن أن تأخذ الحكومة عملية تعديل التشريعات، وتتجنب تكرار التجارب السابقة!

> من الضروري أن نعود إلى العناوين الرئيسية، قبل الغرق في التفاصيل: ترسيم الحكومة برنامجها السياسي المقبل

في ضوء ما سبق، يمكن فهم حالة القلق العام، إذ تتجاوز المسألة الأوضاع الاقتصادية الصعبة والقلقة، والظروف الصحية المقلقة المترتبة على الجائحة إلى تجذّر أزمة الثقة، وصولاً إلى الشعور العام بأنّ هنالك أزمة في ترسيم رؤية صلبة متماسكة للمرحلة المقبلة، تقنع الجميع بأنّنا نسير في اتجاه صحيح وليس خاطئا، حتى وإن ازدادت الظروف الاقتصادية سوءاً، أو تأخرت الحلول، لكن في النهاية هنالك أفق.

من الضروري، والحال كذلك، أن نعود إلى العناوين الرئيسية، قبل الغرق في التفاصيل الصغيرة. وأقصد هنا ترسيم الحكومة برنامجها السياسي المقبل، فقبل الولوج إلى مناقشة التعديلات المقترحة على القوانين الانتخابية، الأهم هو الدخول في حوار جوهري واضح في كيفية ردم الفجوة المتنامية في الثقة، وكيفية بناء توافق وطني على المسار المقبل، وما هي الاستراتيجية الفاعلة لإدماج جيل الشباب في العمل السياسي. وهذا وذاك يقتضيان تحديد الخطوط الواضحة لما نريد أن نصل إليه، وخريطة الطريق والخط الزمني لتحقيق ذلك.

(كاتب ووزير أردني سابق)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads